

بناء على طلب الهيئة الادارية في المجلس النسائي اللبناني، راقبت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات - لادي يوم الخميس ١٢ كانون الاول الدورة الثانية لانتخابات الهيئة الادارية للمجلس النسائي اللبناني في بيروت.

تشكر الجمعية المجلس النسائي اللبناني على الثقة التي أولاها للجمعية فيما يتعلق بالدعوة لمراقبة العملية الانتخابية.

### في قانون الانتخاب

يعتمد المجلس النسائي اللبناني النظام الاكثري في انتخابات الهيئة الادارية بحيث يحق لكل رئيسة جمعية (أو من تنتدبه/ها) الاقتراع على أن تكون الجمعية مسجلة ومسددة بدل اشتراكاتها السنوية المتوجبة. تجري الانتخابات بالاقتراع السري يفوز من نال الأثرية المطلقة من أصوات المقترعين/ات. في حال تعادل الأصوات تعاد الانتخابات فوراً وعند تعادل الأصوات للمرة الثانية يفوز الأقدم عهداً في المجلس. يتم انتخاب الرئيسة ونائباتها الأربعة إضافة الى 13 عضو هيئة إدارية دفعة واحدة من قبل الهيئة العامة وذلك كل ثلاث سنوات.

### في الاجراء العامة المرافقة لعملية التصويت

تنص المادة ثلاثون من النظام الداخلي للمجلس على أن تجري الانتخابات في الدورة الاولى عند اكتمال النصاب، بحيث يعتبر النصاب القانوني متوفراً بحضور ثلثي أعضاء الهيئة العامة، وفي حال عدم اكتماله تعقد جلسة ثانية بعد أسبوع من تاريخه وذلك بالنصف زائد واحد. وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني تعقد الجلسة الثالثة بعد اسبوع بمن حضر.

سجل مراقبو الجمعية تأخيرا في عملية افتتاح القلم بنحو ساعة و15 دقيقة حيث بدأت عملية الاقتراع عند الساعة 11:15 ظهراً، وذلك بسبب عدم تأمين النصاب القانوني للانتخابات وهو النصف + واحد في الدعوة الثانية، غير انه تم الاتفاق بين اللائحيتين المتنافستين ومن دون اعتراض من الهيئة الناخبة على البدء بالتصويت رغم عدم اكتمال النصاب، على أنه في حال عدم اكتمال النصاب للساعة الرابعة من بعد الظهر (أي توقيت اغلاق باب الاقتراع وبدء عملية الفرز) يصار الى الغاء جميع الاصوات ويدعى الى دورة ثالثة بمن حضر.

أيضاً سجل المراقبون خلال العملية الانتخابية ضغطاً كثيفاً على المقترعات من قبل المرشحات، وفوضى داخل مركز الاقتراع، وتم تسجيل 36 حالة اقتراع خارج المعزل من أصل 116 مقترعة مما يعتبر خرقاً لسرية الاقتراع وعليه تطالب الجمعية الجهة المنظمة لانتخابات في المجلس النسائي التشدد في اتخاذ الاجراءات للحد من حالة الاقتراع خارج المعزل. كما وسجل مراقبو الجمعية أيضاً نقصاً في مستلزمات القلم حيث لم يتم وضع لائحة بأسماء المرشحين/ات داخل المعزل واستعويض عنها بوضع أسماء الجمعيات المرشحة مما سبب فوضى خارج القلم أدت الى توزيع أوراق عليها أسماء المرشحات.

كما تم تسجيل اعتراض من قبل ناخبة على عدم جواز قبول ترشح مرشحتين اثنتين وذلك لعدم توفر أهلية الترشيح، وسوف تتحقق الجمعية من هذا الأمر من الإدارة.

إضافة الى ذلك تم تسجيل اعتراض من قبل مرشحات عدة على عدم تمكنهن من الحصول على نسخ عن لوائح الناخبات مع أرقام الهواتف، مما صعب عليهن امكانية التواصل مع الناخبات، بينما حصلت لائحة مرشحات أخريات على أرقام الهواتف وتم استخدام هاتف المجلس النسائي من أجل تحفيز الناخبات للتصويت لتلك اللائحة.

من هنا وحرصا على تأمين مساحات متساوية بين جميع المرشحات تطالب الجمعية الجهة المنظمة للانتخابات في المجلس النسائي تحديد أوقات الحملة الانتخابية لجميع المرشحات نهار الانتخابات أي قبل بدء التصويت، أو تأمين مساحات اعلامية عبر الصفحة الالكترونية للمجلس بحيث تتمكن جميع المرشحات من شرح برامجهن بالتساوي من دون الحاجة الى الحصول على أرقام الهواتف الخاصة بالهيئة الناخبة وذلك من أجل عدم الضغط على الناخبات ولعدم تكرار اللجوء الى توزيع البرنامج الانتخابي داخل مركز الاقتراع للائحة دون أخرى كما حصل مع لائحة حركة انقاذ المجلس النسائي نهار الانتخابات.

كما انه اذا صح الاعتراض المقدم الى الجمعية من قبل احدي المرشحات بأنه تم استعمال هاتف المجلس لغايات انتخابية فهذا يعتبر إساءة في استعمال النفوذ لغايات انتخابية ويجب التنبيه له. إلا ان الجمعية لم تستطع التأكد من هذه المعلومة حتى تاريخ نشر هذا البيان.

### في عملية الفرز

سارت عملية الفرز بشكل طبيعي عند الساعة الرابعة من بعد الظهر بعد اكتمال النصاب القانوني، غير أن الجمعية لاحظت عدم اعتماد القسيمة المطبوعة سلفا التي تتيح للناخب/ة خيارات أكبر في اختيار اللائحة أو المرشح/ة الافضل بالنسبة له، كما تخفف من الضغوطات من قبل المرشحين/ المرشحات وماكيناتهم الانتخابية نهار الانتخابات. وهو ما تدعو الجمعية المجلس الى اعتماده في الانتخابات القادمة.